مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 01 بتاريخ 2021/03/15م

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر

د. فليج غزلان أستاذ محاضر صنف أ

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر

felidjghizlene@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2021/01/29 م تاريخ التحكيم: 2021/02/02م تاريخ النشر: 2021/03/15م

الملخص:

بتطور المجتمعات أصبحت المرأة تتمتع بحقوق مختلفة أقرتها لها المواثيق الدولية والقوانين الداخلية سمحت لها بالتمكين في شتى المجالات، أما المرأة الريفية فقد استطاعت بفضل عملها وتطوير مهاراتها في المجال الزراعي والمهني من تحقيق التمكين الاقتصادي، فقد استطاعت تحقيق الأمن الغذائي وتطوير مجتمعها، وبالتالي لا غنى عنها في تحقيق أهداف التنمية.

وبالرغم من المجهودات الدولية والمحلية المبذولة للنهوض بالمرأة الريفية للارتقاء بوضعها ووضع أسرتها المعيشي، إلا أنها لا تزال تتعرض للتهميش نظرا لظروف متعددة على رأسها الجهل والتقاليد وعدم المتابعة الصحية، والتي تمنعها من ممارسة حقوقها ومن التمكين في شتى الميادين، وبالتالي تحرم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية، أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت إستراتيجية فعالة في هذا المجال استطاعت بفضلها ترقية المرأة الريفية وإشراكها في التنمية.

الكلمات المفتاحية: المرأة الريفية، التمكين الاقتصادي، التنمية، الجزائر.

Economic Empowerment of Rural Woman as a Mechanism to Achieve Development in Algeria

Dr/ Felidj Ghizlene

Faculty of Law and Political Sciences, University of Abou Bakr Belkaid, Tlemcen Algeria.

felidjghizlene@yahoo.fr

Abstact:

Since the progressive development of societies, woman has several rights which have been urged by international conventions and internal laws that enable her to be empowered in various fields, hence rural woman has been able to achieve economic empowerment, food security and the development of her society thanks to her work and the development of her skills in the agricultural and professional domain , thus she is indispensable in achieving the sustainable development goals.

Despite of the international and local efforts made for the advancement of rural woman to upgrade her status and her family's living situation, woman still face

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

marginalization due to many different factors such as ignorance, traditions and lack of health monitoring which banned her from practising her rights and empowering in different fields, hence woman is deprived from assisting in achieving the sustainable development Goals.

Concerning Algeria, it has adopted an effective strategy in this field which enables the rural woman to promote and participate in the sustainable development goals.

Keywords: rural woman; economic empowerment; development; Algeria.

مقدمة:

إن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة هو المشاركة الفاعلة لها في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، لذلك فالمشاركة الفاعلة للمرأة تستلزم منها أن تطور من قدراتها وإمكانياتها، لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها، إلا أن المرأة في الوسط الريفي تختلف كثيرا عن المرأة في المدينة من حيث شخصيتها وتعليمها والبيئة التي تعيش فيها، والتي تجعل خياراتها محدودة وفرصها تكاد تكون معدومة مقارنة بنظيرها، إلا أن هذا لم يمنع النساء الريفيات في الكثير من المجتمعات من تحدي أوساطهن وتحقيق التمكين وفي مجالات متعددة.

وتعرف المرأة الريفية بأنها المرأة التي تقيم وتعمل غالبا في المناطق الزراعية والساحلية والجبلية ويشمل هذا التعريف المرأة التي تمارس عملا بأجر أو بدون أجر والتي تزاول عملا زراعيا، وتقوم بإدارة شؤون الأسرة المعيشية ورعاية الأطفال وغير ذلك من الأنشطة والصناعات المنزلية، حيث تعتمد على الموارد الطبيعية[1].

ولقد أعربت هيئة الأمم المتحدة في العديد من المناسبات بأن التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وسبل العيش المستدامة متشابكين بشكل جوهري، فالنساء المتمكنات اقتصاديًا أكثر استعدادًا للمشاركة في استراتيجيات الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ ويستطعن تزويد عائلاتهن بنوع الرعاية التي تعتمد على موارد وأساليب أكثر نظافة وكفاءة، وتعتبر النساء الريفيات المتمتعات بالتمكين مفتاح نجاح الأسر والمجتمعات والاقتصادات الوطنية من خلال عملهن، فإنهن يحافظن على تعليم أطفالهم وصحتهم الأسرية والأمن الغذائي والتغذية وبالتالي لا غنى عنهن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إلا أن النساء في العديد من المجتمعات الريفية يعانين بوجه خاص من الجهل والفقر ومن نقص الحوافز التي تجعلهن يقبلن بنقص الإمكانات والموارد الإنتاجية والخدمات، كما أنهن يعانين أيضا من المخاطر بسبب قلة ما يملكن من أصول، لذلك يجب على الدول إذا أرادت الوصول للتنمية تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وبالنسبة للجزائر، كيف يمكن للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية أن يدفع بعجلة التنمية في الجزائر؟

أولا: سبل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر

يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسب، والأجور ويؤكد الداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منتظم[2]. ولقياس مدى تمكين المرأة اقتصاديا، فهناك من اختصرها في ثلاث مؤشرات هي[3]:

- المساواة في التحاق الفتيات في التعليم الأساسي.
- حصة النساء في العمل المدفوع الأجر
- تمثيل متساوي للنساء في البرلمانات الوطنية.

وهذه المؤشرات اختلفت بين الباحثون وهناك عدة مؤشرات أخرى، ومن هنا نلاحظ أن التمكين السياسي جزء من التمكين الاقتصادي، كما أن حق المرأة في التعليم يكفل له وصولها للتمكين الاقتصادي.

1. معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:

بالرغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أنه ما زال دون الطموح، فهناك الكثير من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة تعيق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة، وأشكال هذا التمييز متعددة، فمنها ما يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية موروثة، ممثلة ببعض العادات والتقاليد، إذ يشير عدد كبير من الدراسات إلى تحيز الموروث الاجتماعي والقيمي ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامل العام، ومنها يعود إلى المرأة ذاتها، إذ تشير الدراسات إلى أن بعض الخصائص النفسية والشخصية والمعرفية للمرأة تحول دون انخراطها في العمل العام والسياسي[4].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وتشير البيانات المستخلصة من الدراسات والإحصاءات التي قامت بها جامعة الدول العربية (إدارات الإحصاء وإدارة المرأة والأسرة) حول واقع المرأة العربية أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تؤثر في مشاركتها في النشاط الاقتصادي لمجتمعها وموضوعها على السلم الإداري والوظيفي، لذا فالفقر والأمية، والرغبة في تكوين أسرة في عمر مبكر، وتكوين أسرة كبيرة، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدا عن تمكينها إدارياً واجتماع ياً، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل، ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل وولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما تتطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن اختلاط دائم وحيوي مع الموظفين، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية[5] .

ويرجع عددا من الخبراء وبعض المنظمات الدولية الخاصة بشؤون التنمية كالأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى إلى هذا الضعف لعدة أسباب، يمكن حصرها فيما يلي[6]:

أ. أسباب فنية وثقافية: وتتمثل في ارتفاع نسبة الأمية، نقص التدريب العملي، نقص التوجيه المهني والاستشارات عن اختيار المهن والدراسة، والتمييز في التعليم.

ب. أسباب اقتصادية: وتتمثل في تقسيم العمل حسب الجنس (السكرتارية للنساء والهندسة للرجال مثلا) قلة فرص العمل أمام النساء، العمل المنزلي يعطّل إمكانياتها في المصانع والمكاتب.

ج. أسباب اجتماعية: وتتمثل في وضعية المرأة الاجتماعية والنظرة والاتجاهات المتخلّفة اتجاه عملها وتعليمها المدعومة بعادات وتقاليد بالية، إضافة إلى الأوضاع القانونية .ويرى بعض الباحثين أن هناك سببا آخرا جعل النمو الاقتصادي والبرامج التنموية المختلفة لم يغير من وضعيتها وهو'بسبب السيطرة المطلقة للرجل على المرأة وخاصة في الريف، فإن الرجل هو الذي يستفيد غالبا من برامج ومشروعات لتنمية الزراعية[7].

كما أن نساء المناطق النائية يعشن في عزلة لتعذر وصولهن إلى وسائل النقل وتكنولوجيات الاتصال والإعلام ولانعدام أي مؤسسات، ومن العوامل التي قد تحد من قدرتهن على التنقل قسوة أحوال الطقس وتردي البنى التحتية للطرق وكثرة الانشغال بالأعمال الموسمية والأعراف المرعية في المجال الجنساني، وقد يكن محرومات من نظام الدعم اللازم للحصول على المساعدة العاجلة عند تعرض حقوقهن للانتهاك، مثلما يحدث في ظل العلاقات التي تعرضهن لسوء المعاملة، وقد يلزمن بيوتهن للعناية بالماشية وغيرها من

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ممتلكات الأسرة المعيشية، وبينما يضطلعن بأغلب الأدوار المتعلقة بتدبير شؤون المجتمع المحلي، كتنظيم المناسبات الاجتماعية، فإن الرجال أكثر اضطلاعا بالأدوار السياسية المجتمعية[8].

إن دور المرأة في المجتمع المعاصر يحتل مكانة عالية ضمن المجتمعات التي تتناقش حاليا كالدراسات المعاصرة لم تؤكد وجود أي فروق بين قدرات المرأة والرجل فيما عدا الجنس فقط والتغير الجذري لهذا القرن في مجال التصنيع خاصة الدول النامية لم يلق بالعبء على الرجل فقط، لكنه يتطلب مشاركة المرأة في العديد من المجالات كما أن التنمية الاقتصادية كالاجتماعية تتطلب توظيف كافة الموارد، ومع أن الأدوار الاجتماعية كالثقافية التي تلعبها المرأة داخل الأسرة تعتبر هامة، إلا أن دورها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على وجه الخصوص يعتبر أكثر فاعلية إذا كانت هذه المجتمعات تتيح لها فرصة أو وسائل تنمية قدراتها[9].

2. الإستراتيجية الوطنية لتحقيق تمكين المرأة الريفية:

إن القول بأن المرأة الريفية هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات حقيقة أصبح ينادي بها الجميع، وواقع فرض نفسه بفعل الزمن فمكانة المرأة تعتبر اليوم معيارا مهما يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث بكل ما يحمله من قيم ومبادئ، حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها هي في المجتمعات ما جعل الهيئات والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة اشتراك المرأة في التنمية لأنها تشكل نصف قوة المجتمع وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها[10].

والحديث عن تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية لا يمكن أن يكتمل إلا من خلال مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والالتزامات، فالتمييز القائم على الجنس هو أكبر عائق لتطور مشاركة المرأة في المجتمع. ولقد صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات الدولية التي تمنع التمييز ضد المرأة وعلى رأسها اتفاقية سيداو[11]، كما نص الدستور الجزائري على حقوق كل النساء الجزائريات في التمكين دون أن يذكر المرأة الريفية، فقد جسد التعديل الدستوري لسنة 2020[12] تمكين المرأة في كافة المجالات عبر النص على مبدأ مساواتها مع الرجل، وضرورة مساهمتها في عملية التنمية، عبر تمكينها في عدة مجالات على رأسها المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن بين أهم النصوص التي تضمنها الدستور في هذا المجال:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المادة 37:كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية. ولا يمكن أن يُتذرّع بأيّ تمييز يعود سببه إلى المولِد، أو العِرق، أو الجِنس، أو الرّأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصيّ أو اجتماعيّ.

المادة 68 :تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل.

تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

المادة 73 :تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب، وتحفيز طاقاتهم الإبداعية.

كما تم استحداث مادة جديدة في التعديل الدستوري تنص على: "الشباب قوة حية في بناء الوطن. تسهر الدولة على توفير كل الشروط الكفيلة بتنمية قدراته وتفعيل طاقاته".

إن النص في الدستور على حقوق المرأة لاسيما ابتداء من دستور 1996 وتعديل 2016 بصفة عامة غير كاف لتفعيل استحقاق المرأة الريفية لهذه الحقوق، لذلك كان لا بد من إتباع إستراتيجية خاصة بهذه الفئة، فضمان تمكين المرأة الريفية اقتصاديا وإدماجها في عملية التنمية يستوجب أولا أن تحظى أولا بحقها في التعليم أو التكوين، حتى تتمكن من الولوج لعالم الشغل بإمكانيات تأهلها للنجاح والتفوق، وأبرز الخطوات التي اعتمدتها الدولة في هذا المجال:

1. **الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية:**

في المجتمعات الريفية يهتم الرجل ب"الخارج" والمرأة ب"الداخل" إذن باستثناء أعمال البستنة، فالراجح أن نشاطات المرأة متمركزة حول رعاية الأطفال، ونشاطات البيت، وعليه تجدر في الوعي الجماعي والوعي الفردي أن تمدرس البنت لم يعد ضرورة، ما دام دورها المستقبلي كامرأة لا يعد مصدرا لقيم مضافة[13].

وقد اعتمدت الدولة الجزائرية إستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وهي خطة موجهة للنساء خاصة في المناطق الريفية، وذلك عبر عدة برامج للقضاء على الأمية خاصة في المناطق الريفية، ومن بين أهم الجمعيات الفاعلة في هذا المجال جمعية "إقرأ" والتي أقرت برنامجا لمحو الأمية وتكوين وإدماج النساء، والذي سمح بتكوين وضمان الاستقلالية لأكثر من 23000 شابة تتراوح أعمارهن بين 18 و35 سنة وذلك في إطار مخطط إدماج اجتماعي واقتصادي[14].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

2. في مجال التكوين والتعليم المهنيين :

لقد خصصت الدولة الجزائرية مراكز خاصة على مستوى الأرياف بغرض ضمان تكوين المرأة الريفية على غرار النسيج والخياطة وصناعة الحلي التقليدية، حيث تم في هذا الإطار[15] :

- إنشاء الفروع المنتدبة وملحقات مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات من الالتحاق بها،
- إدراج النساء الملازمات للبيوت ضمن فئات المستفيدين من التكوين المهني،
- تمديد السن القانونية القصوى من 25 إلى 30 سنة للسماح لنساء الفئات الخاصة كالمطلقات والمسعفات من التكوين عن طريق التمهين،
- إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات بالبيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل وجود آليات مرافقة للاندماج الاقتصادي،
- تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم ستة أشهر يدمج بعدها المتربص في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى،
- بالنسبة للشباب الذين تجاوزوا سن التمدرس والنساء الماكثات في البيوت بغض النظر عن شرط السن.

وتوفر هذه المنظومة العديد من أشكال التكوين لفائدة فئات معينة من النساء كما لا تميز بين اختيارات التكوين في أي مجال حسب رغبة أي من الجنسين منها[16] :

- التكوين لفائدة المرأة الماكثة بالبيت لاكتساب التأهيل والكفاءة المهنية ويتم خلاله ضبط برنامج يتلاءم مع أوقات ربات البيوت، حيث بلغ تعداد الملتحقات به سنة 2018 حوالي 52.974 امرأة.
- التكوين لفائدة الفتاة في الوسط الريفي وكذا التي تعاني من صعوبة في الالتحاق بمؤسسات التكوين المهني بسبب بعد المسافة ونقص وسائل النقل، تم فتح فروع ومراكز ملحقة في المناطق التي عبرت فيها النساء والفتيات والسلطات المحلية عن احتياجات التكوين في مجالات تتعلق

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

بالحفاظ على الصناعات والحرف التقليدية المحلية والمحاسبة والإعلام الآلي وغيرها في سنة 2018، بلغ تعداد الملتحقات بهذه الدورات التدريبية 6636 امرأة.

- جهاز محو الأمية –التأهيل المهني :هو شكل من أشكال التأهيل المهني لفئة من النساء اللواتي لم يلتحقن إطلاقا بمراكز التكوين المهني، يهدف إلى محو الأمية واكتساب مهارة ممارسة مهنة وذلك في إطار شراكة بين قطاع التكوين والتعليم المهني والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار وجمعيات وطنية بلغ سنة 2018 عدد النساء اللواتي التحقن بالتكوين 787 امرأة.

3. في مجال التشغيل ودعم المشاركة الاقتصادية للمرأة:

في إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، تم وضع برامج لدعم التشغيل أهمها:

- **الجنة الوطنية واللجان المحلية لترقية المرأة الريفية:**

نصبت هذه اللجان منذ سنة 2012 وهي مكونة من ممثلي مختلف القطاعات والهيئات الوطنية، وتهدف للتكفل بانشغالات المرأة الريفية وتحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تجسيد عدة برامج عمل يمتد آخرها من 2015 إلى غاية سنة 2019، وتتمثل محاور هذا البرنامج في التوعية والإعلام، تعزيز القدرات والتكوين، المرافقة لصياغة المشاريع التنموية، ترويج وتسويق المنتوج المحلي، وقد تم إطلاق العديد من المشاريع لفائدة المرأة الريفية على مستوى البلديات الريفية[17].

- **برنامج التجديد الريفي (2003-2007):**

وهو برنامج يرمي للمساهمة في القضاء على التهميش وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية، حيث سيسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية، والصناعات التقليدية وحتى السياحية.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

- **برنامج التنمية الجماعية:**

ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب إناث وذكور، طالبي العمل على المستوي المحلي والمناطق المحرومة، وهو موجه للفئات السكانية الفقيرة لتمكينها من الاستفادة من التجهيزات الضرورية والهياكل القاعدية التي تسمح للمرأة بتحسين ظروفها[18].

- **المؤسسات المصغرة:**

وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى، وفي سبيل ذلك قامت الدولة بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417، الموافق ل8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي[19].

تقوم الوكالة بدعم وتمويل ومتابعة المؤسسات المصغرة (عدد العمال أقل من 10)، المنشأة من طرف أصحاب المشاريع الذين تكون أعمارهم بين 19 و40 سنة، وتختص الوكالة بمساعدة ودعم الشباب والشابات في مجال الاستثمار، وإعطائهم نصائح في دراسة واختيار مشاريعهم في مختلف الفترات.

وقد استفادت من هذا الدعم العديد من النساء الريفيات، وقد استطعن من خلاله تطوير مهاراتهن وتحقيق التنمية، على أن ذلك تم من خلال:

- **القروض المصغرة:**

يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة 1999 إلى إقامة مشاريع مصغرة وتقديم سلفيات بنكية صغيرة بنسب مخفضة ومضمونة من طرف الدولة، ويهدف لدعم الفئات دون دخل لاسيما النساء الماكثات بالبيت[20].

إنَّ قرضاً صغيرا يمنح لامرأة فقيرة تمتلك القدرة على العمل والكسب يمكن أن يحدث تغييراً كبيراً على حيانا ويمكن أن يجعلها أقل عرضة لسيطرة الذكور، فحصول المرأة على قرض سيزيد من دخلها ومن قدرتها على شراء السلع وملكية الأصول المنتجة كالحيوانات والأراضي، والدخل الفائض سيسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة في منزلها ومن ثم في مجتمعها المحلي خاصة وأن أغلب من يحصلون على قروض

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

من مؤسسات التمويل الأصغر هن من النساء، حيث تشكل نسبة المقترضات أحيانا ما بين 80 % و 95 %من عملاء مؤسسات التمويل الأصغر[21].

- **برنامج دعم الصناعة التقليدية في الوسط الريفي:**

انطلق تنفيذ هذا البرنامج في 2003 وبموله الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية، ويغطي كامل التراب الوطني، والدعم الذي يقدمه البرنامج يكون على شكل مساعدات مالية، فنية، مرافقة وخدمات اجتماعية، ومن أهم أهدافه دعم عمل المرأة المنزلي وخلق مناصب عمل للمرأة[22].

- **الحماية الاجتماعية للنساء الناشطات في مجال الاقتصاد غير الرسمي:**

تغطي المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي النساء الناشطات في مجال الاقتصاد غير الرسمي وغير الخاضعات للضمان الاجتماعي، كما جاء في قانون المالية لسنة 2015 ، في إطار الانتساب الإداري لدى نظام الأجراء للاستفادة من الأداءات العينية للتأمين عن المرض والأمومة مقابل مبلغ اشتراك شهري على عاتقهم بنسبة 12 % محدد على أساس يساوي مبلغه الأجر الوطني الأدنى المضمون[23].

وتمنح هذه التغطية للمستفيدة خلال فترة انتقالية تقدر بثلاث (03) سنوات لتسوية علاقاتها المهنية أو نشاطها، مع إمكانية استرداد اشتراك التقاعد بعنوان الفترة الانتقالية، كما تمنح الحماية الاجتماعية لذوي حقوق النساء المؤمنات لهن اجتماعيا ويتعلق الأمر بالزوج والأطفال والأصول المكفولين.

لقد حققت إستراتيجية الدولة في تمكين المرأة الريفية نجاحا كبيرا فقد ساهمت الآليات التي استحدثتها الدولة في مجال تعليم وتكوين وتشغيل المرأة الريفية في خروج المرأة لسوق العمل ومساهمتها في عملية التنمية المحلية والوطنية، إلا أن وضعية الأرياف بصفة عامة لم تساعد ترقية وضعية المرأة مما دفع برئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" بتاريخ 16-02-2020 إلى تسمية الأرياف "بمناطق الظل" للدلالة على أنها مناطق مهمشة تحتاج لبرامج تنمية، كما شدد عل ضرورة وضع برامج خاصة بتهيئة وتأهيل هذه المناطق وتطويرها، وهو ما سينكس بالتأكيد على مركز المرأة في هذه المناطق.

ثانيا: دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية في الجزائر

التنمية هي مجموعة العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكّم بقدر ما في متضمّنات واتجاهات سرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمعٍ من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته أو هي العملية

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المقصودة التي تتم عن طريق الجهود المنظّمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهدافٍ معيّنةٍ، أو هي عملية ديناميكية تتكوّن من سلسلةٍ من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتَحدُث نتيجة للتدخّل في توجيه الموارد المتاحة للمجتمع بهدف رفع مستوى رفاهية الغالبية العظمى من سكان المجتمع وعن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى[24].

وقد نحت هيئة الأمم المتحدة نحواً عملياً حين عرّفت التنمية (1955) بأنّها: العملية المرسومة لتقدّم المجتمع جميعه اقتصادياً واجتماعياً معتمداً أكبر اعتمادٍ ممكنٍ على مساهمات المجتمعات المحليّة ومبادئها ثمّ أضافت الهيئة (1956) أنّ التنمية هي: العمليات التي يُمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدُّمها بأكبر قدرٍ مستطاع[25] .

وفي يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر 2015 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية، صرح الأمين العام للأمم المتحدة: "تمثل النساء الريفيات جزءا أساسيا ولا يستهان به من البشرية، وسواء تعلق الأمر بالمزارعات، أو العاملات في المزارع، أو العاملات في البستنة، أو البائعات في الأسواق، أو نساء الأعمال أو المسيرات المحليات، فهن يضطلعن بدور جوهري لضمان وسائل العيش المستدامة والأمن الغذائي لعائلتهن وللقرى التي يعشن فيها، ويكتسي عملهن أهمية جمة، ليس فقط لتنمية الأسر الريفية والاقتصادات المحلية، وإنما أيضا للاقتصاديات الوطنية بفضل مشاركتهن في سلاسل القيمة الزراعية "[26].

فما هو دور المرأة الريفية في دفع عجلة التنمية المحلية وبالتالي في ترقية المجتمع الجزائري؟

1. دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية المحلية:

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للتنمية المحلية سنتطرق لأهمها عرفت على أنها القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً بأنها دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها...[27].

وبالتالي باعتبار المرأة عامة هي محور التنمية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق هذه التنمية تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل هذه المرأة، فالمرأة الريفية هي أيضا محور التنمية الريفية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق هذه التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المرأة الريفية وإكسابها المهارات اللازمة، وعلى درجة الإمكانيات المالية والفنية التي تتحصل عليها، ومدى وصولها إلى الموارد، والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي النباتي أو الحيواني أو في الصناعات الزراعية الصغيرة[28].

كما يرتبط موضوع المرأة والتنمية بأبعاد مختلفة منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي وآخر مؤسسي، فتتأثر المرأة بكل ما يقدم إليها من خدمات اجتماعية ونوعيتها، فسعت برامج العمل الدولية إلى وضع استراتيجيات عمل متعددة بدأت بهدف إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة في مجالات التشريع والتعليم والعمل والصحة، ثم تطورت تلك الاستراتيجيات عند وضع الأهداف التنموية للألفية الثالثة، هذه الأهداف فعلت دور المرأة في الأسرة والمجتمع على حد سواء[29].

ففي أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء الـ193 للأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فتوحّد المجتمع الدولي حول التزام شامل بوضع حدّ للفقر والجوع ومحاربة انعدام المساواة وتعزيز الازدهار، إلى جانب الاستجابة لتغيّر المناخ وحماية بيئتنا والحفاظ على مواردنا الطبيعية، ويشكل موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات محور خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فبالإضافة إلى مقاصد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة حول "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات"، نجد هذا الموضوع مكرراً في مجمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ويُعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات شرطاً مسبقاً إلزامياً لكسر حلقة الفقر والجوع وسوء التغذية، ولتحقيق النجاح في تحقيق مجمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر عموماً، ومن خلال الاعتراف بذلك، تعهد أكثر من 90 رئيس دولة وحكومة بأن يقوموا "باستحثاث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين" منذ شهر أيلول/ سبتمبر 2015، حيث التزموا باتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في بلدانهم بحلول عام 2030.

وقد سعت الجزائر من خلال مصادقتها على اتفاقية سيداو من جهة، ومحاولتها تحقيق خطة التنمية إلى جعل المرأة شريكا أساسيا في عملية التنمية، فقد عمدت من خلال النصوص التشريعية، وإستراتيجية تشجيع النساء خاصة الريفيات منهن، على تشجيع النساء على تطوير أعمالهن ونشاطاتهن في الأرياف كونهن قادرات على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية أوساطهن، وهو ما يعود بالمنفعة على مجتمعاتهن.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

فقد لوحظ أن المرأة تقوم بإنفاق حصة أكبر مما ينفقه الرجل من الدخل الإضافي الذي قد يتوفّر لها على تأمين الغذاء والصحة والملبس والتعليم لأطفالها وبالتالي، فإن تعزيز قدرات المرأة الريفية وتمكينها ينعكسان على شكل تحسن في مستوى الرفاه عموماً لدى الأطفال والأسر والمجتمعات، وهذا بدوره يسهم في بناء رأس المال البشري للأجيال القادمة وفي النمو الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل، ونتيجةً لذلك فإن تمكين النساء والفتيات الريفيات لا يُعتبر حاجة أساسية للتنمية الزراعية وحدها، بل أيضاً من أبرز مقوّمات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل عام.

وتتجلى أهمية مساهمة المرأة في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية في[30]:

أ. ازدياد الدخل الوطني وبالتالي زيادة تراكم رأس المال الضروري لإنجاح برامج التنمية.

ب. التقليل إلى حد كبير من نسبة السكان الذين يعيشون كمستهلكين فقط، أي عالة على المنتجين، وبذلك تزداد نسبة رأس المال الموجه إلى البناء على حساب رأس المال المستهلك من الدخل القومي.

ج. رفع إنتاجية العمل الاجتماعي وهو الركن الأساسي لتحقيق التنمية، وقد تنبهت إلى هذه الحقيقة جميع البلدان المتقدمة وراحت تزج بالنساء في العمل، كما إن الدول النامية تسعى إلى زج الطاقة النسائية في العمل المنتج ، ولكن يجب أن تدرك أن هذا الأمر يستلزم بيانات إحصائية دقيقة للتعرف على الطاقات البشرية المتوفرة لاستخدامها استخداماً صحيحاً، وبصورة عقلانية دون إحداث خلل أو عدم توازن في تركيب المجتمع، إذ لا نستطيع نقل المرأة من المنزل إلى العمل دون التخطيط.

2. دور المرأة الريفية في ترقية المجتمع الجزائري:

إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائما للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة، كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فمشاركة المرأة في النمو الاقتصادي تدفع عجلة النمو التقدم الاقتصادي، وذلك

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أن المرأة ليست كائناً يسعى لمجرد البقاء، وإن المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء صغيرة أم متوسطة الحجم ت ساهم وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية[31].

وتؤكد العديد من الدراسات على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، فخطط التنمية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع، لذلك فإن تخلف مجتمعنا العربي، يعزى بلا شك إلى اقتصاره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل، مهمّشاً لدور المرأة ومستبعداً لأهمية هذا الدور، فلم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان، إن عملية التنمية عملية متكاملة ، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، لذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع، فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلفة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وإحلال صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية، المشاركة في الحركات التنموية المختلفة[32].

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاما أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن[33].

والجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الجديدة التي يشهدها العالم بما لها من تأثيرات داخلية وخارجية على الأقاليم والدول، أصبحت في حاجة ماسة إلى إيجاد بديل للموارد النفطية التي لطالما اعتمد عليها في دفع العجلة التنموية من خلال تنمية القطاع الفلاحي والإنتاجي، والاعتماد على طاقات المرأة وإمكانياتها، فقد أكدت الأبحاث أن زيادة مشاركة المرأة في المجهودات التنموية سوف يحسن الفرد فيها، وأنه سينمي القطاع الخاص وينعش الإنتاجية والابتكار، وبذلك تعتبر المرأة مستفيد أول وفعال أساسي في عملية التنمية وتعتبر كذلك قوة فعالة ودافعة بعجلة النمو الاقتصادي، فالمرأة تمثل نصف المجتمع ولديها القدرة على التأثير المباشر في النصف الآخر[34].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الخاتمة:

تشكل المرأة نصف المجتمع وهي عماد الأسرة إلا أن أدوارها تختلف باختلاف المنطقة التي تعيش فيها، فالمرأة التي تعيش في المدينة تختلف عن المرأة التي تعيش في الريف من حيث أسلوب العيش ودرجة التعليم والمشاركة في الحياة العامة...

إن المرأة الريفية وبالرغم من ظروفها التي غالبا ما تمنعها من مواصلة التعليم أو العمل أو المشاركة في عملية اتخاذ القرار سواء داخل الأسرة أو خارجها، إلا أنها استطاعت أن تشكل المحرك الرئيسي في عملية التنمية الزراعية والصناعية في الأرياف.

وبالرغم من المجهودات الدولية والمحلية المبذولة للنهوض بالمرأة الريفية للارتقاء بوضعها ووضع أسرتها المعيشي، إلا أنها لا تزال تتعرض للتهميش نظرا لظروف متعددة تمنعها من ممارسة حقوقها التي أقرتها لها الشريعة الإسلامية من جهة والقانون من جهة أخرى، كما تعيقها أيضا من التمكين في شتى الميادين وبالتالي المشاركة الفعالة في المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

ومن أهم العوائق التي تواجه المرأة الريفية انقطاعها المبكر عن الدراسة، الزواج المبكر، والموروث الثقافي والاجتماعي الناتج عن العادات والتقاليد والتي لا زالت تعتبر أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت ومهمتها الأوحد هي رعاية الأسرة.

إن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وإشراكها في عملية التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إستراتيجية فعالة تقوم أساسا على:

- فرض إجبارية التعليم في الأرياف لاسيما بالنسبة للفتيات.
- تشجيع النساء الريفيات على التكوين المهني وتعلم وإتقان الحرف.
- تشجيع النساء على توسيع نشاطاتهن في الميدان الزراعي أو الحرفي على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة عن طريق منحهن قروض ميسرة لتوسيع نشاطاتهن.
- تشجيع النساء الريفيات على المشاركة السياسية، والتي تساعدهن في عملية اتخاذ القرار وبالتالي تحسين ظروفهن المعيشية.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

هوامش البحث:

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان، دراسة نهائية للجنة الاستشارية للمجلس حقوق الإنسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، الدورة 22 د.م 27 ديسمبر 2012، ص 03.

[2] حنان عطا شملاوي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46 ، العدد1، ملحق 1، 2019، ص 53.

[3] منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2016، ص 186.

[4] إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري، المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، مجلة كلية التربية ، عين شمس، مصر ، العدد 34 الجزء 3 ، 2010، ص 520.

[5] ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل، للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، 2016، ص 06.

[6] حيدر إبراهيم علي، إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج تنموي، مجلة دراسات الخليج العربية، العدد 44، السنة 11، أكتوبر 1985، ص 116.

[7] حيدر إبراهيم علي، المرجع السابق، ص 117.

[8] تقرير الأمين العام، تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة لجنة وضع المرأة، الدورة السادسة والخمسون، 27 شباط/فبراير - 9 آذار/مارس 2012، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.6/2012/ 3، ص 06.

[9] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 210-211.

[10] منيرة سلامي، المرجع السابق، ص 181.

[11] اتفاقية سيداو هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أصدرتها منظمة الأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1979، صادقت عليها الجزائر بتحفظ سنة 1996، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/51 المؤرخ في 22 يناير 1996.

[12] الجريدة الرسمية رقم 72 التي تحمل المرسوم الرئاسي رقم 442/20 والمتضمن وثيقة التعديل الدستوري.

[13] رابح تركي، أصول التربية والتعليم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 24.

[14] تأهيل اجتماعي اقتصادي لتشغيل أكثر من 23000 امرأة استفدن من برنامج محو الأمية، مقال منشور بتاريخ 27 ديسمبر 2016، على الموقع:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أكثر من 23000 امرأة استفدن من برنامج محو الأمية/www.marsad.com

[15] منيرة سلامي، المرجع السابق، ص 192.

[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بيكين بعد 25 سنة، بكين+ 25، مايو 2019، ص 20-21.

[17] منهاج بيكين بعد 25 سنة، بكين+ 25، المرجع السابق، ص 16-17.

[18] مسيكة بوفامة، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دراسة مقدمة لمنظمة المرأة العربية، ص 09.

[19] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص 12.

[20] مسيكة بوفامة، المرجع السابق، ص 11.

[21] كاميليا فوزي الصلح، جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة، رؤى نظرية واعتبارات عملية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 37.

[22] مسيكة بوفامة، المرجع السابق، ص 14.

[23] التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بيكين بعد 25 سنة، بكين+ 25، المرجع السابق، ص 12.

[24] محمد السيد الإمام، المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله، مصر ، المكتبة العصرية للنشر، 2007، ص 273.

[25] إبراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 10.

[26] الوثيقة SG/SM/17198-OBV/1530-FEM/2050،
http://www.un.org/press/fr/2015/sgsm17198.doc.htm

[27] عمامة علي، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع، أفاق معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14-15 أفريل 2008، ص 20.

[28] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 36.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

[29] علي الطراح، تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية ورؤى مستقبلية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة العربية، البحرين، فيفري 2006، ص 01.

[30] العرابي حمزة / الطالبة لكحل نزهة، أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية – تحديات وحلول –المنعقد يوم 10 أفريل 2017، ص 86.

[31] ثائر رحيم كاظم، المرجع السابق، ص 02.

[32] حسن تيم، ابتهاج محمد النادي، درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية، جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر" العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات"، 2009-2010، ص 04.

[33] حمود رفيقة، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، القاهرة، 1997، ص 21.

[34] محامدية إيمان، بولموطن سليمة، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أفريل 2013.

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

1. إبراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.
2. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
3. حمود رفيقة، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، القاهرة، 1997.
4. رابح تركي، أصول التربية والتعليم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
5. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
6. محمد السيد الإمام، المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله، مصر ، المكتبة العصرية للنشر، 2007.

ب. المجلات:

1. إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري، المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، مجلة كلية التربية ، عين شمس، مصر ، العدد 34 الجزء 3 ، 2010.
2. ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل، للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، 2016.
3. حنان عطا شملاوي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46 ، العدد1، ملحق 1، 2019.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

4. حيدر إبراهيم علي، إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج تنموي، مجلة دراسات الخليج العربية، العدد 44، السنة 11، أكتوبر 1985.
5. منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2016.

ج. التقارير والدراسات:

1. تقرير الأمين العام، تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة لجنة وضع المرأة، الدورة السادسة والخمسون، 27 شباط/فبراير - 9 آذار/مارس 2012، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.6/2012/ 3.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان، دراسة نهائية للجنة الاستشارية للمجلس حقوق الإنسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، الدورة 22 د.م 27 ديسمبر 2012.
3. كاميليا فوزي الصلح، جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة، رؤى نظرية واعتبارات عملية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
4. مسيكة بوفامة، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دراسة مقدمة لمنظمة المرأة العربية.

د. الاتفاقيات والنصوص الدولية:

- اتفاقية سيداو هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أصدرتها منظمة الأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1979.

هـ. النصوص القانونية الجزائرية:

1. الجريدة الرسمية رقم 72 التي تحمل المرسوم الرئاسي رقم 442/20 والمتضمن وثيقة التعديل الدستوري.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بيكين بعد 25 سنة، بكين+ 25، مايو 2019.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996.

و. المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. حسن تيم، ابتهاج محمد النادي، درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية، جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر "العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات"، 2009-2010.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

2. العرابي حمزة ، لكحل نزهة، أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية – تحديات وحلول –المنعقد يوم 10 أفريل 2017.
3. علي الطراح، تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية ورؤى مستقبلية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة العربية، البحرين، فيفري 2006.
4. عمامة علي، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع، أفاق معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2008.
5. محامدية إيمان، بولموطن سليمة، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أفريل 2013.

ز. **المراجع الالكترونية:**

1. تأهيل اجتماعي اقتصادي لتشغيل أكثر من 23000 امرأة استفدن من برنامج محو الأمية، مقال منشور بتاريخ 27 ديسمبر 2016، على الموقع:
أكثر من 23000 امرأة استفدن من برنامج محو الأمية/www.marsad.com
2. الوثيقة SG/SM/17198-OBV/1530-FEM/2050،